



لسنا ضد العمالة الوافدة



بقلم: خليفة الشملان

عندما تذهب مع عائلتك إلى سوق الرفاع مثلاً، وينطبق ذلك على كثير من الأماكن في البحرين، ترى مجموعات العمالة السائبة في كل ركن وكل شارع واقفين في الأزقة أو مفترشين الأرض مما يثير الرعب في نفس أي مواطن وخصوصاً على النساء والأطفال.

نحن لسنا ضد أي عامل يأتي إلى العمل في

البحرين لكسب رزقه ورزق أولاده بالطرق الشرعية التي تحفظ له كرامته وسلامته وسلامة أبناء هذا البلد حيث كل شخص يأخذ رزقه، لكن أن تأتي هذه العمالة وتسرح بهذا الشكل المملفت تحت تأشيرات خدم المنازل أو سواق، فذلك غير طبيعي، فقد رأيت بعيني بطاقة عامل آسيوي تحمل مهنة مدرس لغة عربية..!! فيا للعجب يأتي المدرسون الآسيويون ليعلمونا لغتنا العربية في بلدنا البحرين.

وكما قلت سابقاً نحن لسنا ضد أي عمالة تأتي إلى البحرين بالطرق الشرعية والتي يحتاج إليها البلد فعلاً، أما جلب العمالة الوافدة بهذه الطرق العشوائية وتركها تسرح وتمرح في البلد فهو من أخطر الأمور.

ألم يفكر من يجلب هذه العمالة بالخطر المترتب على تركها بهذه الطريقة على حياة وأعراض الناس؛ خصوصاً إن هذه العمالة من جنس الرجال والذين لديهم متطلبات كثيرة تحتاج توافر المال مثل المأكل والمشرب وأشياء أخرى، بالإضافة إلى بعدهم عن أهلهم وذويهم.

أصبحنا نخاف على أهلنا من الذهاب إلى السوق أو حتى المشي إلى الدكان قرب المنزل من كثرة الحوادث التي نسمع بها؛ فإذا كان من يجلب هذه العمالة والحكومة معه تيسر له الأمر بإعطائه التأشيرات أما فكروا في كل هذه الأمور؟، أم لأن أسوارهم عالية وعليها من الحراسة من بشر وكلاب مشددة، أما أغلب شعب البحرين فمنازلهم من غير أسوار وليس لديهم من يحرسهم كما أن أطفالهم يلعبون في الشوارع ومعرضون للاختطاف والاعتصاب والأمثلة كثيرة.

ألم يفكر هؤلاء بأن الرجال في أعمالهم صباحاً وأحياناً مساءً يتركون أهلهم في المنازل بدون أي حماية مضطرين لتحصيل لقمة العيش، وبأن هذه العمالة السائبة إذا لم تجد ما جاءت من أجله لهذا البلد من توفير عمل ومسكن ومأكل، فماذا تستطيع أن تعمل.

ألم يفكر هؤلاء ماذا تسبب هذه العمالة من ضيق للمواطن في كل مكان، كالمواصلات، والمستشفيات وفرص العمل، أم أصبح المواطن البحريني رخيصاً عندهم إلى هذه الدرجة ما داوموا يجنون الأموال، وهذا المهم بالنسبة لهم.

داعياً وزارة العمل إلى تحمل مسؤولياتها الخاجة يؤكد رفض (وعد) للمضايقات التي يتعرض لها النقابيون وتتضامن مع تحركاتهم



يوسف الخاجة

الحكومي بتوجيه من مجلس الوزراء. وأكد بأن جمعية (وعد) تقف بقوة متضامنة مع رئيس نقابة البريد ونائبته التي مورس بحقها ذات الأساليب والتهديدات والتوقيف عن العمل، وطالب بإلغاء هذا القرار التعسفي ورد الاعتبار للنقابي، لافتاً إلى أن الجمعية قد قررت الوقوف مع النقابي عتيق في حال اللجوء للقضاء وأن المحامين من أعضاء الجمعية على استعداد للقيام بواجبهم ودعم موقف السيد جمال عتيق.

من جهة أخرى، عبر رئيس المكتب العمالي في (وعد) عن تضامنه مع نقابة العاملين في شركة نفط البحرين (بابكو) ومطالبها العمالية الداعية لإدارة الشركة في الإسراع في تفعيل المفاوضة الثنائية بينها وبين النقابة ووضع إجراءات قانونية واضحة وذات ديمومة لإنجاح وتعزيز معايير المفاوضة بين أطراف الإنتاج وصولاً إلى تحقيق المطالب العمالية المشروعة.

وقال إن الاعتصام الكبير الذي نفذته عمال بابكو يوم الخميس الموافق ٦ ديسمبر ٢٠٠٦ وشارك فيه أكثر من ألف عامل، جاء ليؤكد على تلاحم القاعدة العمالية مع نقابتها والوقوف مع مطالبها العمالية العادلة، كما يعبر عن وجود تذمر واحتجاج على عدم الإنصاف من قبل إدارة شركة بابكو لعمالها المخلصين الذين عبر سواعدهم وتقانيهم حققت الشركة جملة من الإنجازات وتمكنت من تحقيق أرباح ضخمة، الأولى أن يكون جزءاً منها من نصيب العاملين فيها.

وطالب الخاجة الشركة بعدم تجزئة المطالب وتحقيقها لتكون بمثابة رافعة معنوية للمزيد من التعاون والإنتاجية والربحية وإشعار العاملين بالمساواة دون تمييز بينهم في العلاوات والحوافز والمكافآت، فضلاً عن تحسين رواتبهم في ظل الارتفاع الملموس في الأسعار والتضخم والذي يفرض على الشركة واجباً وطنياً في تحسين مستويات المعيشة لعمالها.

لهو أكبر دليل على ضعف الحكومة ممثلة في وزارة العمل في حماية العمالة الوطنية، وعليه فإننا نطالب حكومة البحرين بأن تسن التشريعات الصارمة لحماية النقابيين من كل هذه الممارسات وإلزام أصحاب العمل بالتقيد بالمواثيق والاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بهذا الشأن.

واعتبر الخاجة إيقاف الأمين العام المساعد في نقابات القطاع الحكومي رئيس نقابة البريد عن العمل إجراء غير دستوري ويمس حقوق الإنسان.

وقال في تصريح له الحكومة مستمرة في تراجعاتها بشأن الحريات النقابية ولا تراعي الجهود التي تبذل لتعديل قانون النقابات في مادته العاشرة التي تهدف إلى حق العاملين المخاطبين بأنظمة الخدمة المدنية في تأسيس نقاباتهم.

وأوضح على إدارة البريد أن تكف عن مضايقاتها وتهديداتها بحق النقابيين وأن تمارس سلوكاً حضارياً مع حق هؤلاء في التعبير عن آرائهم وتشكيل نقاباتهم وأن تلتزم بروح ونص الدستور.

ودعا الخاجة الحكومة قبل غيرها إلى احترام نصوص الدستور وعدم إصدار قوانين أو قرارات أو تعاميم تتعارض معه، وألا يصدر ديوان الخدمة المدنية تعميماً يحظر تشكيل النقابات في القطاع

أكد رئيس المكتب العمالي في جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) الرفيق يوسف الخاجة رفض الجمعية لما يجري في الساحة العمالية من انتهاكات وتعسف ضد النقابيين، واصفاً تلك المضايقات بالأمر الخطير الذي لا تقبله الأعراف النقابية ولا الاتفاقيات العربية والدولية.

وأبدى الخاجة في بيان تناول مجمل التطورات على الساحة العمالية تضامنه التام مع رئيس نقابة البريد النقابي جمال عتيق في موقفه وإضرابه عن الطعام بسبب الإجراء التعسفي الذي اتخذ ضده بإيقافه عن العمل، مؤكداً رفضه لجميع التحقيقات والمضايقات التي تتعرض لها الحركة العمالية.

ودعا إدارة البريد إلى أن ترجع إلى الصواب وتوقف كل هذا التعتت في سلب حقوق عمال وموظفي البريد تسمح لهم بممارسة حقهم الكامل في تشكيل نقاباتهم الحرة والمستقلة دون أي قيد أو شرط.

أما بشأن قضية عمال شركة المراعي وفصل أكثر من ٤٨ عاملاً، عبر الخاجة عن تضامن الجمعية التام مع عمال شركة المراعي ورفض الإجراء الذي اتخذ من قبل إدارة الشركة في فصل ٤٨ عاملاً من ضمنهم جميع أعضاء مجلس إدارة النقابة، وذلك بعد مطالبتهم بتحسين أجورهم التي لا يتجاوز بعضها ١٠٠ دينار بحريني.

وحمل المكتب العمالي في وعد حكومة البحرين ممثلة في وزارة العمل مسؤولية عدم التدخل لمنع الشركة من اتخاذ هذا الإجراء التعسفي الذي يعتبر سابقة خطيرة دون التفكير في مصير هؤلاء العمال وعائلاتهم، ويطالب بإرجاع جميع العمال المفصولين إلى عملهم فوراً دون قيد أو شرط وتحقيق جميع مطالبهم العادلة والمشروعة.

وأضاف إن ما يتعرض له النقابيون في البحرين من فصل ومضايقات وتهديد يقطع الأرزاق من قبل بعض أصحاب العمل